



بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي

الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي:

الواقع والآفاق" بالدوحة - 14 و 15 أبريل / نيسان 2012

حق اللاجئين الفلسطينيين في المشاركة في مفاوضات الحل الدائم*

تيرنس ريميل

باحث ومستشار مستقل، وطالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة إكستر، المملكة المتحدة

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



تيرسن ريفيل

تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين اليوم واحدة من أكبر حالات التشريد القسري المستعصية في العالم وأطولها. لقد سُرد الملايين من الفلسطينيين منذ بداية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بينما باءت بالفشل إلى حد كبير كل المحاولات المتكررة لإيجاد حلول دائمة لهم. تبحث هذه الورقة في الدور المحتمل للاجئين أنفسهم في إيجاد حلول لمحتهم المستعصية، مع تركيز خاص على الفهم الناشئ في مفاوضات السلام الذي يكفل حق المشاركة السياسية. تقدم الورقة نموذجًا بديلاً يضع اللاجئين أنفسهم في وسط الجهود الرامية إلى حل محتهم المستعصية منذ زمن، وذلك اعتمادًا على التطورات في العقود الأخيرة المتعلقة بدور الديمقراطية والقانون الدولي في تنظيم النزاعات المسلحة وتسويتها، بشكل عام، والتفاوض على حلول دائمة للاجئين، بشكل خاص.

تستهل الورقة بلمحة عامة عن ظروف التشرد الفلسطيني ومختلف فئات اللاجئين الفلسطينيين والنازحين. ينطلق القسم الأول من فرضية مفادها أنه لكي يكون الحل دائمًا، فلا بد أن يكون شاملاً وأن يعالج أوضاع جميع اللاجئين والمشردين، وذلك من خلال الطعن بالتصور الخاطئ الذي يزعم أن التشريد ناجم حصراً من حربي 1948 و1967 الكيريين. أما القسم الثاني فيقدم لمحة عامة عن الفترات الثلاث الرئيسية في المفاوضات الرسمية (من 1948 حتى الوقت الحاضر)، وتتبع فيها التحولات في الملامح الرئيسية من أطر المفاوضات ووساطة الأطراف الأخرى والمشاركين والمواقف. وبخلاف الدراسات الأخرى، تسلط هذه الورقة الضوء على الدور الفريد الذي يؤديه اللاجئون أنفسهم. يناقش القسم الثالث بإيجاز المبادئ الناشئة التي تنظم مشاركة اللاجئين في مفاوضات الحل الدائم. أما الخاتمة فتحتاج أنه في حين أن هذه المشاركة لم تُعتمد رسمياً بعد كحق من حقوق المعاهدات، إلا أن فوائد المشاركة الفعلية تدفع، فيما يبدو، باتجاه إدراج اللاجئين في المفاوضات لحل محتهم.

نظرة عامة عن النزوح الفلسطيني

غالبًا ما يرتبط ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين بحربي 1948 و1967 بين العرب وإسرائيل. هذا التصور الشائع لمشكلة للاجئين الفلسطينيين نابغ، في جزء كبير منه، من بروز النزوح الناجم عن الحروب للعيان. ومن بين السمات الأولية للنزوح الناجم عن الحروب التي أسهمت في هذا الربط هو إقامة مخيمات لتوفير مأوى مؤقت للاجئين من الحربين الرئيسيتين، وانتشار "التسميات" لوصفهم وتصنيفهم، والعدد الهائل من اللاجئين وإقامة نظام خاص لحمايتهم ومساعدتهم. ورغم أن هذا أمر مفهوم، إلا أن هذا الربط يتغاضى، في الواقع، عن وجود نمط تهجير قسري أوسع بكثير سبق كلاً من الحربين أنفتي الذكر وتلاههما. ويمكننا أن نعزو "الخفاء" النسبي للفلسطينيين الذين نزحوا خلال هذه الفترات الإضافية إلى طبيعة نزوحهم التدريجي أو البطيء، وإلى العدد الصغير نسبياً من المتضررين، وعدم وجود مخيمات لإيواء هؤلاء اللاجئين، وغياب المؤسسات المخصصة لحمايتهم ومساعدتهم، وندرة التسميات النسبية المستخدمة لوصف الفلسطينيين الذين نزحوا خلال هذه الفترات وتصنيفهم.

حدثت أول "موجة" نزوح في العقود التي سبقت الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948 عندما سُرد ما يزيد عن 10% (ما بين 100 إلى 150 ألف شخص) من سكان البلاد الفلسطينيين العرب خارج حدود فلسطين في سياق مقاومة الحكم البريطاني والاستعمار الصهيوني. وقد مهدت هذه الفترة الطريق عملياً لموجة النزوح الثانية الهائلة خلال الحرب الكبرى الأولى بين إسرائيل وجيرانها العرب حيث هرب ما بين 750 إلى 900 ألف فلسطيني -أي نصف عدد سكان البلاد العرب- أو هُجروا من بيوتهم وقراهم وبلداتهم الأصلية. أذنت السنوات التي تلت حرب عام 1948 ببداية الفترة الرئيسية الثالثة من النزوح الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين، حيث تم تشريد عشرات الآلاف من الفلسطينيين وطردهم -أي ما يُقدَّر بنحو 15% من الذين بقوا داخل الدولة اليهودية الناشئة حديثاً. كما نجم عن الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967 موجة رابعة من التشرد عندما سُرد ما بين 350 إلى 400 ألف فلسطيني، أي ما بين 35 إلى 40% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونصف هؤلاء من لاجئي عام 1948، وقد سُرد هؤلاء إما ضمن وطنهم التاريخي أو منه. أما الموجة الخامسة من التشرد، وهي الأطول، التي طالت عدداً غير معروف من الفلسطينيين (قد يصل إلى ثلاثة أرباع المليون) فقد حدثت منذ أن احتلت إسرائيل

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة منذ أكثر من أربعين عامًا، وقد شرد هؤلاء إما ضمن هذه المناطق أو منها. ومع أن التشرّد الفلسطيني تراوح بين صعودٍ وهبوطٍ على مر الزمن، إلا أن ما يتجلّى للمرء حين ينظر إلى ما بعد حربي 1948 و1967 هو نمط مستمر وشامل نسبيًا بل منهجي من التهجير القسري.

تتفاوت البيانات الإحصائية عن عدد الفلسطينيين المشردين في العالم تفاوتًا واسعًا. فأقل الأرقام يبدأ من 4.97 ملايين شخص (المسجلين لدى الأونروا) ويزيد إلى أكثر من 7 ملايين شخص (إجمالاً). ويمكن أن يُعزى هذا التباين الكبير، في جزء كبير منه، لعدم وجود تعريف موحد للاجئين ولغياب نظام تسجيل شامل يشمل كل أشكال النزوح الفلسطيني وفئات اللاجئين والمشردين؛ فوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هما الوكالتان الدوليتان الوحيدتان المعنيتان بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين والاحتفاظ بقواعد بيانات عنهم. فلكي يُسجّل الفلسطيني لاجئًا، لا بد أن يكون مشمولاً بواحدٍ من التعريفات الثلاثة ذات الصلة: (1) التعريف المعمول به في وكالة الأونروا بخصوص "اللاجئين الفلسطينيين"، (2) المادة الأولى (أ) من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. (3) المادة الأولى (د) من الاتفاقية نفسها. ولكن هذه التعريفات لا تشمل كل النازحين الفلسطينيين. والمثال على ذلك لاجئو 1967 والفلسطينيون الذين نزحوا بعد حربي 1948 و1967 إلى الدول والمناطق التي تعمل فيها الأونروا، والنازحون داخليًا. لذلك يجب أن يُستمدّ عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم من مجموعة من المصادر، بدءًا من أرقام التسجيل المذكورة أعلاه، مُضاعفًا إليها المعلومات المستمدة من المسوح الإحصائية والدراسات الأكاديمية والسياسية والتوقعات الديموغرافية للمجموعات التي لم ترد في أنظمة التسجيل لدى أي من هاتين الوكالتين. ومع أن الرقم العالمي يعطي صورة أوسع عن النزوح الفلسطيني، إلا أنه ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه مؤشرًا وصفيًا لا رقميًا نهائيًا.

نظرة عامة على المفاوضات حول الحلول الدائمة

يمكن تقسيم عملية البحث عن حل تفاوضي لقضية اللاجئين الفلسطينيين إلى ما لا يقل عن ثلاث فترات رئيسية: بدأت الجولة الأولى من المفاوضات في ربيع عام 1949 في أعقاب الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1948 واستمرت حتى نهاية عام 1951. وشهدت الفترة الثانية بعد حرب عام 1967 ثلاث جولات من المحادثات، تناولت اثنتان منها قضية اللاجئين. وشملت هذه الفترة محادثات في كامب ديفيد عام 1978 توصلت إلى اتفاق لوضع إطار على مرحلتين للتوصل إلى حل تفاوضي للصراع واتخاذ إجراءات منفصلة لمعالجة أوضاع لاجئي 1948 و1967. أما الفترة الرئيسية الثالثة من المفاوضات التي بدأت في خريف عام 1991 وانتهت في أوائل عام 2001 فقد توصلت إلى اتفاقات تحدد عملية مرحلية لتسوية الصراع تتزامن مع إجراءات ثنائية ورباعية ومتعددة الأطراف من أجل وضع حلول للاجئين عامي 1948 و1967. وقد شهد العقد الأخير، الذي لم تتم تغطيته هنا، جهودًا متقطعة لاستئناف المفاوضات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. لقد تطورت عملية البحث عن حل تفاوضي لقضية اللاجئين الفلسطينيين على مدى هذه الفترات الثلاث بثلاث طرق رئيسية على الأقل:

1. أولاً: لقد انتقلت وساطة الطرف الثالث من الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة التي لعبت دور الوسيط الرئيسي لأكثر من ثلاثة عقود، وهذا أمرٌ ينسحب على كل الفترات.
2. ثانيًا: تحوّل إطار المفاوضات من لغة قرار الجمعية العامة رقم 194 المحددة نسبيًا بشأن اللاجئين إلى الصيغة الغامضة نسبيًا المستخدمة في قرار مجلس الأمن رقم 242.
3. ثالثًا: "حظي" الفلسطينيون أخيرًا بمقعد على طاولة المفاوضات في تسعينيات القرن العشرين بعد أن استُبعدوا في أعقاب حرب عام 1948 لأكثر من أربعة عقود من المفاوضات بشأن مستقبلهم. ومع ذلك طغت على جميع الفترات ثلاثة عناصر رئيسية لم تتغير: أولاً: ركزت المفاوضات بشكل كبير على وضع لاجئي عامي 1948 و1967 وتغاضت عن مجموعات أخرى من اللاجئين والمشردين الفلسطينيين. ثانيًا: ما زال الطرفان مختلفين حول كيفية حل ثلاثة عناصر رئيسية في قضية اللاجئين، وهي العودة والتعويض والمسؤولية. ثالثًا وأخيرًا: استُبعد اللاجئون أنفسهم من المحادثات لتسوية أوضاعهم.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

مشاركة اللاجئين

لم تحظ الجهود التي بذلتها منظمات اللاجئين لتأمين مقعد على طاولة المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة في أعقاب حرب عام 1948 إلا باهتمام قليل نسبياً فيما كُتب حول الجهود الرسمية من أجل حل قضية اللاجئين. لقد تألف ممثلو هذه المنظمات من مهربي الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية في المقام الأول، كالمحامين والأطباء والشخصيات السياسية الذين شردوا خلال الحرب. من الناحية الإجرائية، أبلغت هذه المنظمات وسطاء الأمم المتحدة أنها "لم تُفوّض أحدًا للتفاوض نيابة عنها"، وأن "حق تمثيل اللاجئين لها وحدها وليس لأي فرد في أي حكومة كانت". والمسألة الأساسية في ججاج هذه المنظمات هي أنه "يجب أن يكون حق كل لاجئ في العودة إلى بيته مستقلاً عن الجدل السياسي، ويجب ألا يكون هذا الحق موضع مساومة لتحقيق غايات سياسية". كذلك رفضت منظمات اللاجئين التعويض بديلاً من العودة. كما طرحت هذه المنظمات اقتراحاتٍ مختلفةً من أجل حل قضية اللاجئين بما في ذلك مقترحات مفصلة بشأن الإسكان واستعادة الأراضي والممتلكات.

جاءت حصيلة جهود اللاجئين مختلطة؛ فوافق وسطاء الأمم المتحدة على تزويد المنظمات بالمعلومات ذات الصلة بصورة غير رسمية، ولكنهم التزموا بعدم الرد خطياً على أي أسئلة محددة أو عامة تتعلق بالمفاوضات. لكنهم تقبلوا مشاركة اللاجئين في لجان مختلطة حول قضايا مثل لم شمل العائلات، بالإضافة إلى مشاركتهم في عملية المطالبات في المستقبل. لكن حين توقفت المحادثات راحت هيئة الأمم المتحدة المكلفة بتسهيل تنفيذ القرار 194 تنأى بنفسها شيئاً فشيئاً عن الشروط المنصوص عليها للتوصل إلى حل لقضية اللاجئين والمطالب الجوهرية للاجئين أنفسهم. التقى مسؤولون عرب وإسرائيليون شاركوا في المحادثات التي رعتها الأمم المتحدة مع منظمات اللاجئين، وكان كل من هؤلاء يسعى لتعزيز مواقفهم في المفاوضات، لكنهم لم يؤيدوا أي دور مباشر للاجئين في المحادثات الرسمية التي ستحدد مستقبلهم. وقد أُدرج عدد من الأفكار التي طرحتها منظمات اللاجئين خلال هذه الفترة -مثل حارس الأملاك الدولي- في المقترحات العربية لحل قضية اللاجئين في السنوات التي تلت انهيار المحادثات التي رعتها الأمم المتحدة.

تجدد جهود اللاجئين لتأمين مقعد على طاولة المفاوضات حول وضعهم في تسعينيات القرن العشرين جنباً إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هي حلقة أخرى مجهولة نسبياً في تاريخ الجهود الرسمية من أجل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وقد تشكلت الحركة الشعبية للاجئين التي ظهرت في المخيمات وتجمعات الشتات في تسعينيات القرن العشرين من ائتلاف فضفاض من الجمعيات القروية ومنظمات المجتمع المحلي والمخيمات واللجان الشعبية واتحادات اللاجئين الشباب والنساء والمنظمات والشبكات غير الحكومية. فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية، طالبت الحركة كذلك بالحل الذي "أكد على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم"، وكررت رفضها أن يكون التعويض بديلاً عن العودة. وكانت المطالبات الإجرائية للحركة مماثلةً كذلك، ولكنها أكثر تفصيلاً في تعريفها من تلك التي طرحتها منظمات اللاجئين خلال الفترة الأولى من المفاوضات التي حددت آلية مفصلة لانتخاب قيادة للاجئين لتمثيل حقوقهم ومصالحهم في المفاوضات. إضافةً إلى ذلك، طالب اللاجئون، بخلاف الفترة الأولى، بمقعد جنباً إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وليس في مكان ممثلي الشعب الفلسطيني.

وجاءت حصيلة جهود اللاجئين مختلطةً مرة أخرى؛ ففي حين عجزت الحركة عن تنفيذ الخطط الرامية إلى انتخاب قيادة خاصة بها أو عن الحصول على مقعد على طاولة المفاوضات في محادثات الوضع النهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إلا أنه يمكن القول: إن تعبئة اللاجئين وتنظيمهم لم يسهما في زيادة الوعي حول فائدة مشاركتهم في المحادثات بشأن مستقبلهم فحسب، بل كذلك في إدراك بعض المسؤولين المرتبطين بالمحادثات على الأقل -من فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين- أن أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان أنفسهم لن تكون له صفة الشرعية ولا الديمومة من دون مشاركة اللاجئين. فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية، يمكن القول: إن الحركة أسهمت في إحياء الاهتمام بحقوق اللاجئين في السياقات الفلسطينية والعربية والدولية، وفي إدخال هذه المسألة مجدداً في المؤسسات الفلسطينية: الشعبية والرسمية على حد سواء، وكذلك في تطوير المعرفة حول قضية اللاجئين ونشرها. علاوةً على ذلك، فقد شهدت الفترة التي أعقبت انهيار محادثات الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة 2000-2001 ظهوراً متزايداً لمبادرات خلاقة -كخطط العودة، مثلاً - ترمي إلى حل قضية اللاجئين وتضع اللاجئين أنفسهم في المركز.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

حق اللاجئين بالمشاركة في مفاوضات الحل الدائم

إن حق المشاركة السياسية تكفله طائفة واسعة من المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛ فغالبًا ما تؤكد معظم المعاهدات التي تُكرّس المشاركة السياسية باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان الأساسية على حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرةً أو بوساطة ممثلين يُختارون اختيارًا حرًا. بيد أنه تنشأ قضيتان رئيسيتان فيما يتعلق بإقرار حق اللاجئين في المشاركة في التفاوض على حلول دائمة:

1. أولاً: تلتزم معاهدات حقوق الإنسان إلى حد كبير الصمت حول السبل والوسائل لممارسة الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة؛ ففي حين تحدد معظم هذه المعاهدات الانتخابات باعتبارها الآلية الأولى التي يشارك من خلالها المواطنون في تسيير شؤونهم العامة من خلال ممثلين يختارونهم اختيارًا حرًا، إلا أن هذه المعاهدات لا تفصّل في كيفية تفعيل المشاركة السياسية بأشكال أكثر مباشرة من الانتخابات.
2. ثانيًا: لا تعالج المعاهدات الوضع الخاص للاجئين. إن حصر حق المشاركة السياسية بالمواطنين والسماح ببعض القيود على ممارسة هذا الحق، ولاسيما شرط الإقامة، يثير مزيدًا من الأسئلة عما إذا كان اللاجئون لديهم الحق في المشاركة في الشؤون العامة في بلدانهم الأصلية من خلال التفاوض على الحلول الدائمة أو غير ذلك. ورغم ذلك، فقد نشأ عن مفاوضات السلام فهمٌ يُجيز إدارة الشؤون العامة على نحو ينطوي على حقّ مصاحبٍ في المشاركة، كما نشأ اعترافٌ بحق اللاجئين في المشاركة في الشؤون العامة لبلدانهم الأصلية.

لا تكشف معاهدات حقوق الإنسان التي تُكرّس المشاركة السياسية كحق أساسي إلا القليل عن المحتوى الجوهرى للحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة. ورغم أن سير صياغة المواثيق الكبرى لا تلقى المزيد من الضوء على هذه المسألة، إلا أنها تشير إلى أن إدارة الشؤون العامة تنطوي على أكثر من المشاركة في الحكومة، وإلى أن واضعي هذه المواثيق أيدوا تعريفًا واسعًا من شأنه أن يستوعب عددًا من الأنشطة والمجالات التي يتحقق فيها حق المشاركة السياسية.

ويمكن إرجاع جزءٍ من الفهم الناشئ عن مفاوضات السلام -التي تُجيز المشاركة السياسية التي تنطوي على حق ما يصاحب ذلك من المشاركة- إلى تزايد الإدراك بأن مفاوضات السلام ما هي إلا أشكالٌ هجينة من عمليات وضع الدساتير والقوانين الدولية؛ ففي حين جرت العادة على أن يُنظر إلى العمليات الثلاث -صنع السلام ووضع الدساتير والقوانين الدولية- بوصفها تقع ضمن الاختصاص الحصري للدول، إلا أن هناك اعترافًا متزايدًا في كل من القانون والممارسة بأن كل واحدة من هذه العمليات الثلاث تنطوي على مجالٍ للمشاركة السياسية. كما يمكن إرجاع ذلك أيضًا إلى التكريس التدريجي على مدى عدة عقود لحق المرأة في المشاركة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وأحدث تعبير عن هذا الأمر نجده في التوصية العامة رقم 23 لقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن حق المرأة في المشاركة السياسية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة، كما نجده في بروتوكول سنة 2003 بشأن المرأة في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي يضم أول معاهدة تُقرُّ بحق المرأة في المشاركة في مفاوضات السلام.

ومعاهدات حقوق الإنسان أيضًا تلتزم الصمت إلى حد كبير حيال حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة لبلدانهم الأصلية عندما يُشردون. كما أن سير صياغة هذه المواثيق بدورها لا تلقى المزيد من الضوء على هذه المسألة، ويُستنتج من ذلك عدّها الإقامة، كما ذُكر من قبل، قيدًا معقولاً على ممارسة الحق في المشاركة السياسية. ويمكن الاستدلال جزئيًا على الفهم الناشئ الذي يُقرُّ بحق اللاجئين في المشاركة في الشؤون العامة في بلدانهم الأصلية من خلال التوأمة بين معياري عدم التمييز والمساواة. وأوضح تعبير عن هذا الأمر يمكن العثور عليه في التوصية العامة رقم 22 بشأن المادة 5 من اتفاقية تصفية جميع أشكال التمييز العنصري. كما يمكن الاستدلال على هذا الفهم أيضًا من إقرار أحدث للحق "العابر للقومية" في المشاركة السياسية في اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي أول معاهدة رئيسية تعترف بأن المواطنين لهم الحق في المشاركة في تسيير الشأن العام عندما يكونون خارج بلدانهم الأصليين. بيد أن الفهم الناشئ لحق اللاجئين في المشاركة في تسيير الشؤون العامة يشبه إلى حد كبير إقرار مفاوضات السلام بحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، من حيث أن كليهما له جذور يمكن تتبعها على مدى عدة عقود تعود بدايتها على الأقل إلى فترة التحرر من الاستعمار، وضمن حق

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

اللاجئين في المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات التي تهدف إلى تسهيل الاستقلال وحكم الأغلبية. ويمكن العثور على تعبير أكثر معاصرة عن حق اللاجئين في المشاركة في الشؤون العامة في بلدانهم الأصلية في عدد من القرارات واتفاقات السلام وضوابط العودة الطوعية إلى الأوطان التي تؤكد حق اللاجئين في المشاركة في انتخابات بلادهم الأصلية بل، وبخلاف العقود السابقة، في مفاوضات الحل الدائم نفسها.

خاتمة

لقد حاولت هذه الورقة أن ترسم أسس نموذج بديل يضع اللاجئين الفلسطينيين في مركز الجهود الرامية إلى حل وضعهم. والنقطة الجوهرية في تبديل النموذج هذا هي الاعتراف الناشئ في مفاوضات السلام الذي يُقر بحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وما يستلزمه ذلك من حق مصاحب في المشاركة. إن الفوائد المهمة المترتبة على مشاركة اللاجئين، ولاسيما المعرفة والموارد المحلية التي غالبًا ما يجلبها هؤلاء إلى طاولة المفاوضات، بالإضافة إلى إضافتهم مزيدًا من الشرعية والديمومة على أية اتفاقات يتوصل إليها، تتضافر جميعًا لصالح إشراكهم. لكن لا بد من التنويه إلى أنه رغم الإدراك المتزايد للقيمة الأساسية والمؤثرة لهذه المشاركة، فإن هناك مجموعة من القضايا التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الأبحاث وذلك من أجل ضمان فعاليتها. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى، الظروف التي تسهل المشاركة، وكيف يتم اختيار الممثلين، ومن يحصل على مقعد على طاولة المفاوضات، وكيف تسهم المشاركة في التوقيع على الاتفاقات الفعالة، والعلاقة طويلة الأمد بين المشاركة وديمومة الحلول.

* ترجم الورقة عن الإنجليزية د. موسى الحالول. وقد استنثيت الهوامش والمصادر من النسخة المترجمة ويمكن الاطلاع عليها بالعودة إلى النسخة الإنكليزية.